



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Affaires Etrangères

وزارة الشؤون الخارجية

مداخلة السيد نسيم قواوي، المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف بالنيابة
بمناسبة المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021
"إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد"

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

29 مارس 2021

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام للجامعة العربية،
السيدة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا،
أصحاب المعالي والسعادة،
سيداتي وسادتي،

إن اجتماعنا هذا الذي ينعقد في ظرف استثنائي جراء تفاقم تداعيات جائحة كوفيد - 19، وآثارها المتعددة على كافة الأصعدة يملي علينا التعامل معها بمزيد من التضامن والتعاون لتمكين كل الدول ، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي والإنمائي من الحصول على اللقاحات ضد فيروس كورونا بشكل منصف وعادل دون ترك أي شخص وراء الركب.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية المنجرة عن هذه الجائحة قد ألقت ضلالها على الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأمال الشعوب في التطور والاستقرار يلمه الأمن والأمان والسكينة والعافية.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت الجزائر جملة من التدابير والإجراءات الاستعجالية والاحترازية منذ الوهلة الأولى للتصدي له و باتت تكيف سياستها و إجراءاتها الوقائية تماشيا وتطور الأوضاع لهذه الجائحة لصون صحة المواطن وسلامته بدءا بإعلان حالة الطوارئ وتأهب وطني مرورا بإغلاق الحدود وتعليق الرحلات الجوية والبحرية بالتشاور مع دول الجوار الشقيقة والصديقة والتعليق المؤقت للنشاطات الرياضية ودور الحضانة وكذا تكثيف الحملات التوعوية تجاه المواطنين بالتنسيق مع المجتمع المدني والجمعيات للرفع من مستوى الوعي بخطورة الوضع و ضرورة الوقاية الصحية.

هذا ولقد تم حشد موارد بشرية ومادية هامة للتصدي لهذه الجائحة ودعم المنظومة الصحية لمواجهة هذا الوباء وتوفير مختلف الاحتياجات واللوازم الطبية ورفع قدرة استيعاب المستشفيات وتحسين نظم التشخيص باستحداث مراكز جديدة في العديد من الولايات والتكفل مجانا بالمصابين ورعايتهم بدون تمييز أو استثناء على أساس الجنس أو الجنسية.

ومن أجل التخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة اتخذت بلادي حزمة من التدابير الرامية إلى دعم وتشجيع النشاط الاقتصادي والإنتاجي على غرار تمديد المواعيد

الاستحقاقية للإقرارات الضريبية والجمركية لفائدة المؤسسات العامة والخاصة من دون تمييز ومنح تعويضات استثنائية للمؤسسات المتضررة لمتابعة نشاطها فضلا عن الدعم الموجه لأصحاب المهن الصغيرة والفئات الهشة والمحرومة وتأجيل دفع مستحقات القروض البنكية ومنح عطل استثنائية مدفوعة الأجر من قبل الهيئات المستخدمة لما لا يقل عن خمسين بالمائة من العمال مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل واللواتي يتكفلن بتربية الأطفال والرفع من الحد الأدنى للأجر الوطني بأكثر من 11 بالمائة.

السيد الرئيس،

رغم الآثار المالية المنجرة عن هذه الأزمة وانخفاض موارد الدولة إثر انهيار الأسعار العالمية للمحروقات، وإيماننا منها بأهمية التضامن الدولي مع شعوب العالم انخرطت الجزائر سريعا في المبادرات الدولية الفعلية الرامية لمواجهة هذه الأزمة وتعزيز قدرات الدول إذ قدمت الجزائر مساهمة مالية لصندوق الأمم المتحدة للاستجابة العالمية للفيروس والصندوق الذي بادر الاتحاد الإفريقي بإنشائه للتصدي للجائحة.

كما أرسلت الجزائر كميات معتبرة من المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية لفائدة عدة دول صديقة وشقيقة لدعم جهودها التنموية والصحية.

السيد الرئيس،

إن الأوضاع الراهنة التي يمر بها شعوبنا تستلزم منا إرادة قوية وتجند الجميع وتغليب روح التعاون والتضامن التي تقود العمل المتعدد الأطراف للإبراز روح الوحدة في سبيل تمكين كل الشعوب من اللقاءات من دون تمييز أو إقصاء أو ترك أحد خلف الركب.

شكرا على حسن الإصغاء.